

"تحديات ورهانات المشاركة السياسية للشباب"

بوزنيقة 07 فبراير 2015

الأرضية

يُجمع العديد على أن المواطنة الفاعلة تتجسد في المشاركة المواطنة سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة لكل المواطنين في الشأن العام لبلدهم. المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم ركائز الدول الديمقراطية المعاصرة، ركيزة ومبدأ نميز من خلاله بين الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على المواطنة وحقوق الإنسان والمساواة بين الحقوق والواجبات بين الأفراد وبين الأنظمة الاستبدادية والشمولية.

وتنامت أهمية مشاركة الشباب في الشأن العام ودورهم في الدفع من أجل إرساء دولة المؤسسات، الديمقراطية وحقوق الإنسان، خاصة بعد الحراك الاجتماعي الذي عرفته منطقة مغرب/مشرق في بداية هذا العقد والذي أطاح بأنظمة ويحاول إصلاح أخرى، باعتبارهم معادلة رئيسية لأي تغيير أو إصلاح ودعامة أساسية لأي ديمقراطية ناشئة. ولم يكن المغرب بمنأى عن بؤرة هذه التحولات التي شهدتها المنطقة والتي دفعته لإقرار مجموعة من الإصلاحات القانونية والمؤسسية كان أبرزها دستور 2011. إذ تعتبر المشاركة السياسية لجميع شرائح المجتمع المنبع الرئيسي لتعزيز الديمقراطية، لذلك سعت مجموعة من المنظمات الحكومية وغير الحكومية في المغرب الى تشجيع الشباب على المشاركة السياسية خاصة كلما اقتربت الاستحقاقات الانتخابية كانت تشريعية او جماعية، غير ان شريحة الشباب ترفض المشاركة في الانتخابات بدور ثانوي وعيا منها بأهمية تجديد النخب السياسية و الحزبية في المشهد المغربي لضمان مشاركة شبابية فاعلة وقادرة على التغيير، فيما يرجع بعضهم رفض المشاركة لأسباب تاريخية مرتبطة أساسا بحقبة ما قبل 1999، إلا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يرجع أسباب عزوف الشباب عن المشاركة السياسية الفاعلة الى تأثير البيئة السياسية بممارسات غير سليمة قبل واثناء و بعد الانتخابات لبعض الجهات مما يؤثر سلبا في مشاركة الشباب لذلك طالب الدول بتخفيض سن المشاركة و هو ما استجاب له المغرب في دجنبر 2002 بتخفيض سن التصويت إلى 18 سنة . لكن القرار لم يغير الكثير في المشهد.

ولتحسين المشهد السياسي للدول النامية طالبت الأمم المتحدة حكومات هذه الدول بضرورة مراجعة قوانينها الانتخابية و تكيفها مع طموحات الشباب للتأثير عليه إيجابيا، كما دعت إلى الإقرار بالشباب ودعمهم كقادة للمجتمعات المحلية والأحزاب إضافة إلى تعبئة الشباب بكل الطرق كمقترعين و مرشحين و مراقبين للعملية الانتخابية مع دمجهم في كل مراحل هذه العملية. ولكن رغم كل هذه المحاولات للنهوض والدفع بمشاركة الشباب الذي يعد قوة ديمغرافية مهمة في المشهد المغربي إلا أنه وحسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط سنة 2011 فمشاركة الشباب تبقى جد ضعيفة لأسباب سوسيو اقتصادية وثقافية وسياسية كذلك. فبخصوص مشاركة الشباب في الحياة العامة، أبرزت المندوبية أن 1 في المائة فقط من الشباب منخرط في حزب سياسي، و4 في المائة يشاركون في لقاءات الأحزاب السياسية أو النقابية، و1 في المائة نشيطون داخل النقابات المهنية، و4 في المائة فقط يشاركون في التظاهرات الاجتماعية أو الإضرابات، وحوالي 9 في المائة يشاركون في الأنشطة التطوعية. وأفادت كذلك أن 55 في المائة من الشباب لا يثقون في الأحزاب السياسية، و42 في المائة لا يثقون في البرلمان، و60 في المائة لا يثقون في الجماعات المحلية، و32 في المائة لا يثقون في الحكومة، و28 في المائة لا يثقون في المجتمع المدني، و26 في المائة لا يثقون في القضاء، و24 في المائة لا يثقون في الإعلام في مغرب تشكل الفئة أقل من 25 سنة ما يقارب 65 في المائة من مجموع سكان المغرب.

في المغرب، تظل علاقة الشباب بالسياسة غير مفهومة. بالرغم من إشارات التحرر السياسي كما أن الأبحاث التي تم القيام بها إلى اليوم، تبين ارتفاع الامتناع و انخفاض نسبة انضمام الشباب إلى المنظمات السياسية التقليدية. ومن أجل إحاطة أفضل لعلاقة الشباب بالسياسة وبكل ما هو عمومي بصفة عامة، وانطلاقا من وعينا وإيماننا بأهمية الشباب في بناء المستقبل والتأسيس لمجتمع الديمقراطية وحقوق الإنسان ينظم النسيج الجموعي لملاحظة الانتخابات بشراكة مع الحركة الشبابية لمنتدى بديل المغرب هذا المنتدى محاولة منها لإيجاد بدائل مواطنة لعزوف الشباب عن المشاركة السياسية إضافة لصبر أغوار هذه الإشكالية وتسليط الضوء على القضايا المتعددة والمتنوعة المتعلقة بالشباب. وذلك حسب المحاور التالية:

- 1- أشكال المشاركة المواطنة للشباب في الشأن العام المغربي
- 2- تقييم المشاركة السياسية للشباب من خلال اللائحة الوطنية الخاصة بالشباب
- 3- أفق مشاركة الشباب في استحقاقات 2015